

تطور سياسات الإقراض الزراعي في المصرف الزراعي العراقي

أ.م.د. مؤيد صالح عبد القادر *

م.م. أزهار حسن علي *

المقدمة:

يثير الإقراض المصرفي الزراعي في العراق قضايا أساسية عدة منها، تفحص دوره في نسبة القروض الممنوحة للمزارعين ونسبة تطور الزراعة على ضوء تلك القروض، وهل دقق هذا النشاط بعناية في مراحل الإقراض؟ وهل أن تصاعد نمو القرض يشجع المصرف على الاستمرار بالتسليف؟ وما هو دوره ودور وزارة الزراعة في متابعة عمليات التسديد؟ وهل تساعد ثقافة الفلاح على الاستفادة من القرض واستثماره بشكل سليم؟ أم انه ينفق القرض باتجاهات مغايرة للغرض الذي استلمه؟

من خلال الدراسة والأرقام الإحصائية التي حصلنا عليها وجدنا أن وجود الدعم المصرفي (الدولة) يزيد من إنفاقه باستمرار ويقل مستوى الإنفاق عندما يفقد الثقة بنشاط المزارعين لتلبية حاجاتهم إلى القروض بغية استثمارها في شراء المستلزمات الزراعية بشكل أفضل مما كان عليه وتحقيق دخل متوازن.

بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن في العراق سوى عناصر قليلة من المزارعين الكبار (الإقطاع) وهي الفئة الفنية المسيطرة على الزراعة. يجنون من خلال استثمار أموالهم الخاصة أراضيهم الواسعة وحصولهم على غلة يتاجرون بها مستغلين الفلاحين الصغار وكأن نتاج جهدهم ضريبة مفروضة عليهم.

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ صدر قانون الإصلاح الزراعي المرقم ٣٠ في عام ١٩٥٩ والذي بموجبه تم تفتيت الإنتاج الكبير وسمح بالاستيلاء على أراضي الإقطاع وتوزيعها على المزارعين الصغار بحدود ٣٠ دونم في الأراضي المروية و ١٠٠ دونم في الأراضي الديمة تعويضا لجهدهم المستثمر من قبل المزارعين الكبار فأصبحت السياسة الزراعية الجديدة من مسؤولية الدولة (دعم مالي) واعتبر الفلاح الجديد قاعدة الإنتاج الجديدة فتم منح القروض لمساعدته وبفوائد بسيطة جدا لم يتبقى للفلاح إلا أن يشمر عن ساعده ويثبت للشعب وجوده وحسن ظنه به. في مرحلة الستينات بدأت عملية الإقراض الزراعي وكانت لا تتعدى أغراضاً معينة كالتجهيز الزراعي والتسويق الزراعي وشراء المكنات بنطاق ضيق ثم تعددت أغراض القرض في مرحلة السبعينات وما بعدها وشملت أغراضاً جديدة أخرى مثل قروض الثروة الحيوانية وشراء المناحل وإنشاء مشاريع تعاونية لتربية وتسمين العجول والأغنام وتربية الدواجن

* عضو هيئة تدريس /جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

* عضو هيئة تدريس /جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

وإنشاء البساتين وشراء الشتلات والتغطية الترابية للبساتين واستصلاح الأراضي وشراء السيارات الإنتاجية والتنكرات والساحبات والمضخات الثابتة والمتحركة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة ارصدة قروض المصرف الزراعي الى المزارعين بغرض استثمارها بشكل جيد وتشغيلها في زيادة حجم انتاج القطاع الزراعي، لم يؤد تأثيرا ايجابيا متوقعا من استغلال القروض في مودها القصيرة والمتوسطة والبعيدة أن التحولات السياسية المتعاقبة ألقت بثقلها على ضعف أداء الفلاح ولوقتنا الحاضر، بالرغم من زيادة حجم القروض سنويا لغرض تجاوز الزراعة الكلاسيكية والتحول نحو الزراعة المعاصرة وهو مايسميه الاقتصاديون (بالانفاق الاستثماري) والذي يتمثل في توسيع الطاقة الانتاجية، وتجاوز الفارق بين القرض الممنوح وحجم الانتاج المتوقع.

الهدف من البحث:

يتجه البحث حول إمكانية الوقوف على المشكلة التمويلية الزراعية بهدف أن تصبح مستقبلا مداخلياً للمزارعين، وهي واردات تستغل في الاستثمار الزراعي مما يفتح المجال للمصرف الزراعي، بأن يقلل من اقرضه في جانب معين ويتوسع في الاقراض بجوانب اخرى مثل المشاريع الزراعية الكبيرة، وينتشل المزارع من قوقعة الجمود المفروض إلى رحاب إنتاجي كبير بعيدا عن حدود الاستهلاك، وليس عيبا أن يتحدى الفلاح اختلال الموازين المتذبذبة التي واجهته خلال مسيرة حياته العملية وتحوله إلى مبدأ الاعتماد على الذات وفق معايير قياسية متصاعدة والذي هو الأساس الذي يجعل منح القروض تجاوزا لاي تعقيدات قد تحدث مستقبلاً. البعد القطاعي وهو المصرف الزراعي الجهة المسؤولة عن منح القروض. البعد المؤسسي والمكاني الذي يدرس تثبيت اوجه الاقراض التي يعتمدها المصرف الزراعي. البعد الزمني وهي الفترة الزمنية للدراسة من عام ١٩٧٠ - ٢٠٠٨ حيث اشتملت هذه الفترة على زمن متحرك من عام ١٩٨٠ - ١٩٩٤ وزمن ساكن من عام ١٩٩٥ - ١٩٩٧ المرتبط في قلة القروض الممنوحة لصغار المزارعين وزيادتها الى كبار المزارعين بفائدة ٧% .

مصادر البحث:

تم الاعتماد على المصادر العراقية الإحصائية وعلى بعض الكتب المرتبطة في سياق تجربة الإقراض الزراعي والتي لها علاقة في موضوع هذا البحث ، ويتألف البحث من المحاور الآتية:

المحور الأول: التطور التاريخي للإقراض الزراعي في العراق ويشمل:-

١. مراحل تأسيس المصرف الزراعي في العراق.
٢. واقع الإقراض الزراعي وتطور حجم التعامل مع المزارعين.

المحور الثاني: دور الإقراض في التنمية الزراعية ويشمل:-

١. السياسة الاقراضية ومساهمتها في تفعيل قوانين الإصلاح الزراعي.
٢. مصادر التمويل.
٣. حدود أموال الجمعية التعاونية الزراعية.

المحور الثالث: استرداد القروض، ويشمل:

١. الثقة المتبادلة بين المقرض والمقترض.
٢. استرداد القروض.
٣. المؤشرات الاقتصادية لتحليل تسديد القروض.

المحور الأول

التطور التاريخي للإقراض المصرفي الزراعي في العراق:

ان الثروات الطبيعية في العراق هي ثروات واسعة وبالاخص الثروة الزراعية، ولاهمية هذه الثروة ومساهمتها في انعاش الاقتصاد الوطني، قام المصرف الزراعي من بداية تاسيسه بتمويل هذا القطاع من القروض اللازمة حسب الاغراض ولفترات زمنية متباينة على امل تطوير الزراعة وتطوير الامن الغذائي للعراق.

مر الإقراض الزراعي في العراق بعدة مراحل وكما مبين ادناه:

أولاً: مراحل تأسيس المصرف الزراعي العراقي:-

المرحلة الأولى: بدأت منذ عام ١٩٢١^(١)، وهو عام تأسيس الدولة العراقية، ولم نجد ما يشير الى أن الإقراض أخذ مستواه المطلوب بسبب اعتماد المزارعين على مدخراتهم الشخصية (الاغنياء) أو الاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء أو التجار أو أرباب المصالح الذين يسلفون المزارع بسلف نقدية يسدها عند بيع حاصلاته لهم على الأخضر، أي قبل نضوج الحاصل. المهم أصبح المصرف في تلك السنة مؤسسة قانونية هدفها تقديم القروض للقطاع الزراعي.

المرحلة الثانية: أسست الدولة المصرف الزراعي - الصناعي عام ١٩٣٥^(٢)، بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥ برأسمال ١٥٠ ألف دينار وسبب تأسيسه جاء لمواجهة المرابين الكبار بالرغم من أن المواجهة قد حققت بعض أهدافها بسبب الأموال التي يسحبها المزارعون من المصرف ولكنها لم تكن كافية لتلبية كامل احتياجاتهم مما جعل كبار المزارعين يحضون بالنصيب الأكبر من الإقراض وفي السيطرة على إنتاجهم. المرحلة الثالثة: في عام ١٩٤٠^(٣)، صدر قانون رقم (١٨) وفيه تم شطر المصرف الزراعي عن الصناعي شكلياً^(٤)، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية مما سبب ضآلة رأسمال المصرف الزراعي، وبقي الحال على ما هو عليه حتى ١٩٤٦/٤/١، وهي بداية نشاط المصرف بوضع خطته التسليفية بعد أن زيد رأسماله إلى نصف مليون دينار لمجابهة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية ولمساندة المزارع عيين للمحافظة على مستوى إنتاجهم، إلا أن هذا الرأسمال لم يسدد بكامله إلى المصرف إلا في عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩^(٥). ثم زيد رأسمال المصرف إلى ٥٥٠ ألف دينار^(٥) عام ١٩٥٠-١٩٥١ ثم إلى مليون دينار عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ثم توالى الزيادات إلى ثلاثة ملايين عام ١٩٥٧، ومنح القرض لقاء ضمان عقاري، مما جعل القروض مقتصرة على طبقة مالكي الأرض فقط.

(١) صالح حسين صالح وآخرون، التمويل التعاوني الفردي وأثره على الحركة التعاونية (بحث مقدم للمؤتمر التعاوني الثالث)، بغداد،

١٩٧٥.

(٢) د. سامي جواد نوفل وآخرون، المجلس الزراعي الأعلى المنحل، ١٩٧٥، ٣٨٦.

(٣) د. خزرعل الجاسم، الاقتصاد، وزارة التربية، كتاب منهجي، بغداد، ١٩٩٨، ١٩١٠.

(٤) د. سامي جواد نوفل، المجلس الزراعي الأعلى سابقاً، بغداد، ص ١٨٦.

(*) السنة الزراعية سابقاً تبدأ من ٩/١ وتنتهي في ٨/٣١ من كل عام.

(٥) صالح حسين صالح، التمويل الفردي، مصدر سابق، ص ٣.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي برقم (٣٠) لسنة ١٩٥٩ حيث أمر القانون بالاستيلاء على أراضي ملاك الأرض وتوزيعها على المزارعين وزجهم في جمعيات تعاونية زراعية^(١)، ينتمون إليها كضرورة مطلوبة لتجاوز الصعوبات المالية من خلال:

- أ. توفير المستلزمات الزراعية.
- ب. تجاوز تدني الكفاءة الإنتاجية للأرض بسبب بدائية الأسلوب الزراعي.
- ج. حل التعقيدات التي كان يواجهها باتجاه توثيق ارتباط المزارع بأرضه.
- د. ربط المزارعين بخدمات التسويق الزراعي لضمان الحصول على عائد بأقل النفقات.
- هـ. تحجيم هجرة الفلاحين إلى المدينة ومعالجة مشاكل الإنتاج الزراعي في الريف.
- و. إزالة أي تأثير نفسي يقع على المزارعين من قبل مالكي الأرض بعد طول تحكمهم وتثبيت الثقة بالذات في تحقيق إنتاج أفضل.

المرحلة الخامسة: صدر نظام المصرف الزراعي رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ وصدور قانون يحمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩^(٢)، وكذلك نضام التعديل للمصرف رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١١ لسنة ١٩٦١ اللذان تضمنتا تنظيم أعمال المصرف وإدارته واللذان سهلا إجراءات منح السلف للقطاع التعاوني الزراعي وللقطاع الزراعي الخاص بالرغم من أن المزارعين التعاونيين أصبحوا أكثر اهتماماً في رعاية الدولة لهم.

المرحلة السادسة: وهي أعوام ما بعد ١٩٦٨، حيث ارتفع رأسمال المصرف الزراعي إلى (١٠) ملايين دينار في سنة ١٩٦٩ – ١٩٧٠ سدد منها (٦٤٨٥٩٤٢) دينار مما زاد من ثقة المصرف بالمزارع في تنفيذ المهمات الملقى على عاتقه بأفضل وجه.

المرحلة السابعة: تغير اسم المصرف الزراعي إلى المصرف الزراعي التعاوني من خلال قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٤ وتم حصر جميع مصادر الإقراض الزراعي بالمصرف الجديد من خلال تعامله بخطين، الأول ارتباطه بوزارة الزراعة وما تقرر من توصيات، والثاني من خلال توسيع قاعدة الائتمان بعدم منح قروض كبيرة بغية استفادة أكبر عدد ممكن من المقترضين^(*)، وفي هذا الصدد أعطى القانون مسؤولية متابعة صرف القروض من قبل النظار والمشرفين التعاونيين إضافة إلى المصرف الزراعي بشرط رفع تقاريرهم الدورية إلى وزارة الزراعة والمصرف الزراعي عن كيفية استغلال الجمعية للقرض ووجهة صرفها ليكونا على بينة من ذلك.

المرحلة الثامنة: في عام ١٩٩٦ تحول المصرف الزراعي إلى شركة عامة تتبع أسلوب التمويل الزراعي التجاري^(٣) وفي رأينا أن هذا الإجراء لم يكن في مصلحة المزارع الصغير المرحلة التاسعة: في عام ١٩٩٧^(١) صدر قانون الشركات العامة رقم (٢٢) مع بقاء المصرف محافظاً على اسمه (المصرف الزراعي التعاوني) وفق المادة (٦) من القانون وأصبح المصرف الزراعي تحت إشراف البنك المركزي بقراراته .

(١) راجع قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨.

(٢) د. سامي نوفل، مصدر سابق، ١٩٦٥ – ١٥٧.

(*) قبل صدور قانون ١١٠ لسنة ١٩٧٤ تم تعديل المادة الثانية من قانون المصرف الزراعي رقم (١٢٦) لسنة ١٩٦٤ والذي يتضمن إقراض المزارعين والشركات والجمعيات التعاونية الزراعية والأفراد، كذلك أنظر: بديعة عبد الرحمن كنة، مشاكل التمويل الزراعي في العراق، المؤتمر التعاوني لثالث، ١٩٨٥، بغداد، ص ٣.

(١) و(٢) و(٣) و(٤) – مقابلة مع السيد غازي الحكيم مدير التخطيط والمتابعة في المصرف الزراعي التعاوني بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٨.

المرحلة العاشرة: أطلق التسليف عام ١٩٩٩^(٣) بعد توقفه بسبب حرب الخليج إلى المناطق الجنوبية وسميت بالقروض التنموية التي بلغت ٤٦ مليار دينار والى المناطق الشمالية والشرقية (ديالى وكركوك والموصل) حيث بلغ القرض ١٢٠ مليون دينار بغرض حفر آبار سطحية وارتوازية.

لقد أعطت مديرية المصرف الزراعي التعاوني تخويلاً إلى مديرياتها في المحافظات بصرف القروض وحسب ما يروونه مناسباً خدمة للصالح العام من أجل العمل على ثبات نمو الإنتاج الزراعي وتعديل معدلاته^(٤).

المرحلة الحادي عشر: انشأ صندوق تسليف زراعي في وزارة الزراعة يقرض المزارعين بقروض وبفائدة لا تتجاوز الـ ١% وبدأ نشاط هذا الصندوق عام ٢٠٠٧ وفي هذا الإجراء أصبحت وزارة الزراعة منفذاً جديداً من منافذ التسليف وبرأينا هذا الإجراء غير عملي لان تشعب منافذ التسليف تضعف عملية المتابعة ولربما تصرف القروض في غير مجالها لان الكادر الذي يشرف على الإقراض قد تنقصه الخبرة وتلزمه العواطف في إقراض بعض المزارعين على حساب المزارع النشط^(٥).

المرحلة الثانية عشر: اصدر رئيس الوزراء قراراً في ٢٠٠٨/١٢/٨ بتأسيس اربع صناديق بالاضافة الى صندوق مشاريع الثروة الحيوانية الذي صدر في عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ وهي كالاتي وتقرض للمستفيدين الزراعيين بدون فائدة^(٥).

١- صندوق الثروة الحيوانية براس مال مقداره ٤٨ مليار دينار.

٢- صندوق قرض الفلاحين براس مال ٣٦ مليار دينار.

٣- صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة براس مال ٤٨ مليار دينار.

٤- صندوق تنمية النخيل براس مال ٣٦ مليار دينار.

٥- صندوق المشاريع الكبيرة براس مال ١٢٠ مليار دينار.

انشأت هذه الصناديق بسبب ضآلة حجم الاموال الذاتية والمصرفية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هذه الصناديق قد تعالج احتياجات المزارعين للاموال من جانب والعمل على تنشيط الزراعة في القطر من جانب اخر، بعد ان تاخر دورها بسبب المحذورات الادارية التي شملت المحافظات كافة واعادة المزارعين اللذين كانوا خارج عملية الانتاج الزراعي وان يصبحوا داخل عملية الانتاج بسبب الحاجة الى توفير نسبة معينة من الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.

ثانياً: واقع الإقراض الزراعي وتطور حجم التعامل مع المزارعين:

لقد عرفت القروض الإنتاجية في زمن الجاهلية، وكانت تعطى لقاء فائدة^(٣) وقد أجاز الرسول (ص) القرض باعتباره يجر إلى منفعة قال (ص) (إذا اقرض فلا يأخذ هدية) لأنها أما أن تكون ربا وأما أن تكون رشوة^(٢) وأكدها أبا جعفر ابن محمد ابن علي (عليه السلام) عندما سئل

(*) لقد بلغ عدد فروع المصرف الزراعي ٤٠ فرعاً في عام ٢٠٠٩ بعد ان كانت ٢٠ فرعاً عام ١٩٦٨.

(٥) مقابلة مع مدير التخطيط المصرف الزراعي الرئيسي في ٢٠٠٩/١/١١.

(١) د. محمود محمد طنطاوي، القروض المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية - ندوة الاقتصاد الإسلامي، المنظمة العربية للتربية

والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية - بغداد، ١٩٨٣ ص ٢٤١.

(٢) المصدر نفسه أعلاه، ص ٢٣٤ (ص ٢٣٥).

عن الرجل يقرض لمنفعة قال (كل قرض جر منفعة فهو ربا) (٣) كما اقر العثمانيون مبدأ الإقراض الزراعي وأعطوه أهمية باعتباره معاملة مشروعة يستفاد منه المقترض، ومن هذا الاتجاه اعتبرت قروض المصرف الزراعي عنصر مهم للنماء الزراعي، وتكمن أهميته بان هذه القروض تساعد على توفير رأس مال للمزارعين من اجل استثمارها بغرض توفير القوت والغذاء للعائلة وللمجتمع الذين ينتظرون فانض إنتاجه.

يعتبر العراق بلدا زراعيا وتقدر مساحة أرضه القابلة للزراعة حوالي (٤٨) مليون دونم (٤) وهذا يتطلب من المصرف أن يسهم في دعم الزراعة وتنميتها وتطويرها وزيادة إنتاجها وتحسينها كما ونوعا إلى جانب رفع المستوى المعيشي للمزارعين من خلال توفير المال اللازم لتمويل المشاريع الزراعية وتشجيع كافة شرائح المزارعين بما ينسجم وخطط التنمية الزراعية التي تتبناها وزارة الزراعة والمصرف الزراعي من خلال تقديمهما القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بفائدة أو بدونها (٥) الإقراض الزراعي يعتبر عملية اقتصادية تقوم بين طرفين الأول المصرف الزراعي والذي يسمى بالمقرض الذي يعطي القرض (سلعة اقتصادية) إلى الطرف الثاني المقترض الذي يوفي بردها مع الفائدة المقررة بعد فترة زمنية من استلام القرض قد تكون سنة أو أكثر وتكون القروض أما نقدية أو عينية وتتنوع حسب أنماطها وإغراضها وإجالها (٦) وهناك إقراض آخر تعاوني زراعي يتم في ضل النظام التعاوني بتوفير رأس المال اللازم من أسهم انتماء الفلاحين لغرض تأمين حاجاتهم ومواجهة المشاكل التي تعترضهم أثناء عملية الإنتاج فالمزارعون الصغار لا يستطيعون استعمال القرض بصورة فردية الا عن طريق الجمعية التعاونية وعن طريق المصرف الزراعي اللذان يتوليان تقديم القروض وهذه المساهمة ليست بالقليلة بل يمكن اعتبارها خطوة تطويرية في بلوغ اقتصاد زراعي متقدم.

لقد شهدت فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ تنوعا ملحوظا في أنواع القروض التي منحها المصرف الزراعي إجمالا للتعاون الزراعي كما هو مبين في جدول رقم (١) ونستطيع أن نسمي عمليات الإقراض هذه بعمليات (الإقراض الإجباري) الذي أصبح المصرف يمنحه للمزارعين كافة ولمختلف الإغراض.

وفي عام ١٩٩٦ كلفت وزارة الزراعة بإقراض الفلاحين الصغار (عن طريق صندوق التسليف الزراعي) وأصبحت الوزارة هي الجهة الفنية التي تقدر مبلغ القرض حسب عوامل الإنتاج وكمية الإنتاج المتوقعة لغرض إقراض المزارعين، وهي التي تقدر الافتراضات المتوقعة بشكل نسبي بعد أن تأخذ بنظر الاعتبار تقلبات المناخ وكفاءة المزارع ونشاطه.

(٣) اصف ابن علي اصغر فيضي - دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام وقضايا الأحكام عن أمة آل الرسول عليه وعليهم السلام الجزء ٢ الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٥ ٦١.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٩١.

(٥) أحسنت الحكومة المصرية بالغاء الفائدة بالنسبة للتسليف الزراعي، ندوة الاقتصاد الإسلامي مصدر سابق ص ٢٤٢.

(٦) قانون المصرف الزراعي التعاوني رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٤

جدول رقم (١) حجم قروض المصرف الزراعي للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٩٩ الأرقام بالدنانير

السنة	عدد المعاملات	إجمالي القروض	التمويل التعاوني	الأهمية النسبية
١٩٧٠	٥١٨٨	٧٧٩,٩٣٩,١	٨٥٢,٧٣٧	%٣٨
١٩٧١	٧٤٢٣	١٤٩,٠٠٩,٣	٣٣٧,٧٣٦,١	%٥٨
١٩٧٢	٧٨٧٧	١٢٩,١٤٧,٣	١٥٨,١٢٧,٢	%٦٨
١٩٧٣	٦٧٩٠	١٩٥,٨٨٩,٣	٢٤٠,٦٢٢,٢	%٦٧
١٩٧٤	٦١٨٣	٣٧١,١٠٨,٦	٧١٧,٧٢٢,٤	%٧٧
١٩٧٥	٣١٠٥	٤٨١,٤٩٧,٧	٠٤٣,٤٨٦,٦	%٧٨
١٩٧٦	٤٤٦٥	١١٢,٨٩٦,١٣	٥٢١,١٨٥,١٠	%٧٣
١٩٧٧	٣١٨٧	٠٧٤,٢٢٨,١٣	٣٤٢,٩٧٧,١٠	%٨٣
١٩٧٨	٣٠٧٨	٦١٦,٢٦١,٢١	٢٢٥,٢١١,١٦	%٧٦
١٩٧٩	٤٤٠٥	٤١٦,٦٨١,٣١	٣٨٢,٢١٤,٢١	%٦٧
١٩٨٠	٢٠٢٢٦	٠١٢,٦٢٣,٩٨	٠٢١,٠٧٢,٢٤	%٢٤
١٩٨١	٣٠٤٦١	٠٤٢,٩٥٦,١٨٥	٢٣٧,٢١٢,٢٨	%١٥
١٩٨٢	١٥٩٥٥	٠٣٨,٢٥١,٩٨	١٨٥,٢٢٣,٢١	%٢٢
١٩٨٣	٤٦٠٤	١٧٧,٣٥٣,٢٣	٦٨٥,٩١٤,٧	%٣٣
١٩٨٤	٥١٢٩	٩٠٧,٢٣١,٤	٠٠٠,٩٥٧,١٩	%٤٧
١٩٨٥	٧٠٤٥	٩١٥,٨٠٩,٥٣	٠٠٠,٥٤٥,٢١	%٤٠
١٩٨٦	٥٤٦٦	٦٧٨,٢٣١,٤٣	٠٠٠,٦٧٠,١٤	%٣٤
١٩٨٧	٣٨٨٦	٨١٩,٤٥٠,٢٥	٠٠٠,٣٥٦,١٠	%٤٠
١٩٨٨	٣٠٢٣	٣٦٩,١٢٤,١٥		
١٩٨٩	٥١٧٧	٨٣٦,٠٢٦,٥١		
١٩٩٠	٩١٧٢	٩١٧,٤٨٢,١١٠		
١٩٩١		٣٩٠,٨٥٤,٩٠٤		
١٩٩٢		٠٣١,٩٧١,٣٨٤		
١٩٩٣		٥٨١,٣٠١,٤٥١		
١٩٩٤		٤٨٣,٥٩١,١٢٩		
١٩٩٥		٠٠٠,٠٠٠,٢٥		
١٩٩٦		٠٠٠,٤٢٧,٥		
١٩٩٧		٠٠٠,٢٥٠,١		
١٩٩٨		٠٠٠,٩٨٠,٥١		
١٩٩٩		٤٥٦,٠٠٠,٣٤٣		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - دائرة التخطيط والمتابعة للسنوات المذكورة في الجدول.

كان يمنح المصرف الزراعي قروضه لصغار الفلاحين بفائدة تشجيعية تتراوح ما بين ١-٣% وحسب الغرض الذي يستقرضه الفلاح من أجله. ويقوم المصرف بين فترة وأخرى بمراجعة هيكلية الصرف بحيث ينسجم مع نمو الحركة الزراعية ولكن في عام ١٩٩٦ اعطي المصرف أكثر استقلالية مالية وإدارية فالتجئ إلى إقراض القطاع الخاص بشكل مباشر وإقراض صغار الفلاحين من خلال صندوق الإقراض في وزارة الزراعة المنوه عنها سابقاً مما تطلب إعادة هيكلية أسعار الفائدة بالنسبة للقطاع الخاص وبسعر تجاري وبالنسبة لصغار الفلاحين بسعر فائدة مرنة وقد أولى المصرف هذا البرنامج الذي باشر به عام ١٩٩٩ اهتماماً بالغاً وهذا ما نلاحظه من جدول رقم (١) أعلاه.

لو تتبعنا جدول رقم (١) نجد أن القروض ما بعد عام ١٩٧٠ أخذت بالتصاعد وتبلغ ذروتها في عام ١٩٩٩ حيث بلغت ٤٥٦,٠٠٠,٣٤٣ مليون دينار بالسعر الجاري وساهمت في إدخال بعض التقنيات الزراعية من جرارات ومعدات زراعية وأسمدة كيميائية لكي تغطي النشاط الإنتاجي الزراعي والارتفاع بمستواه عند عموم المزارعين علماً بان العراق كان من بين الدول النامية السبابة بتطور المستوى التقني في إدخال المكننة الزراعية ومستوى البذور الهجينة ذات الإنتاجية العالية والتي استخدمت في الحقول الزراعية وكذلك إدخال سلالات الماشية ذات الإنتاج العالي والخ.

ومن أجل تحقيق ذلك تم التنسيق مع مديرية الإرشاد الزراعي بوضع آلية نشطة وفعالة يستفاد منها الفلاحين في تطوير معلوماتهم وتأهيلهم وإعدادهم إعداداً يتناسب مع مستوياتهم الثقافية فمثلما في الزراعة كذلك في الإقراض الزراعي.

جدول رقم (٢) التسهيلات التجارية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ - الأرقام بالآلاف الدنانير

السنوات	الحساب الجاري المدين (المكتشف)	اوراق تجارية مخصومة (كميالة)	القروض والسلف	مجموع الائتمان النقدي	خطاب الضمان
١٩٩٦			٢٣٥٠٠	٢٣٥٠٠	
١٩٩٧	٢١٥٠٠	٣٩٥١٥٠	٧٠٨٣٥	٦٨٠٩٨٥	
١٩٩٨	٣٢٨٦٦٣	٨٣٢٣٧٦	١٢٦٨٧٩٨	٢٤٢٩٨٣٧	
١٩٩٩	٧٥٣٩٤٨	١٥٠١٨٥٠	٢٢٢٢٠٤٩	٤٤٧٧٨٤٧	٢٦٩١٥٧
٢٠٠٠	١١٢٥٠٤٥	٣٣٦٥٢٢٥	٣٣٢٤٥٤٠	٧٨١٤٨١٠	
٢٠٠١	١٥١٥٧٩٥	٤٢٤٤٤٣٥	٤٤٢١٧٦٨	١٠١٨١٩٩٨	٥١٤٠٠٠
٢٠٠٢	٢١٥٧٠٠٠	٢٦٥١٠٠٠	١٢١٠٥٠٠٠	١٦٩١٣٠٠٠	١٣٩٣٠٠٠
٢٠٠٣	٢٥٠٨٠٠٠	٤٩٥٣٥٠	٥٨١٠٠٠٠	٨٨١٣٣٥٠	١٣٣٨٠٠٠
٢٠٠٤	٣٩٠٧٠٠٠	٢٢٧٨٤٩٠	١٦٥٦٢٠٠٠	٢٢٧٤٩٠	١٠٢٠٠٠٠
٢٠٠٥	٤١٤٩٥٤٩	٣٢٠٠٥٩٥	١٨٨٢١٤٤٧	٢٦١٧١٥٩١	٨٨٧٨٨٢
٢٠٠٦	٣٩٦٦٦٥٢	١٧٨٤٥٨٥	١٤٢٨٣٨٩٥٨	٢٠٠٣٥١٣٢	٥٨٢٢٦١

المصدر: المصرف الزراعي التعاوني - دائرة التخطيط والمتابعة.

ومن جدول رقم (٢) أعلاه يتضح بأن برنامج الإقراض الزراعي اتجه نحو تلبية احتياجات القطاع الخاص وتمويل المشروعات الفردية والجماعية وكذلك تمويل المشاريع المؤهلة وتطوير طاقاتها الإنتاجية، وان إعطاء صفة البنك التجاري للمصرف الزراعي من خلال التمويل الذاتي يمكننا أن نتنبأ في هذا التحول من حكومي إلى ذاتي هو شكل من أشكال الخصخصة وفقاً للتوجهات المركزية التي استهدفت إكانات المصرف الزراعي وإسهاماته في خدمة التنمية جنب إلى جنب مع القطاع الحكومي بالرغم من الجدول الجاري حالياً بين خبراء التمويل والباحثين- فالباحثون يرون أن يستمر المصرف الزراعي بإعطائه القروض تجارياً لتخفيف الثقل المالي الذي تتحمله الدولة، أما خبراء التمويل يرون الإبقاء على مؤسسة الإقراض الزراعي كما كانت سابقاً توفر الأموال وفقاً لصيغ التمويل غالي أن تتوضح سياسة الدولة في الجوانب الاقتصادية من خلال دراسة نتائج القطاع التسليفي الزراعي سواء بحجم الرأسمال الموضوع أو ارتفاع السلع أو هبوطه من خلال دراسة الفرضيتين: الأولى تتعلق استعمال مبالغ القرض وتداولها السليم، والثانية تتعلق بحجم القرض وتأثيره على الإنتاج الزراعي فالباحث العراقي أ.د. رسول راضي

حربي^(١) يقول (بأن الدراسات دلت على أن البذور المحسنة والشتلات المحسنة رفعت من مستوى الإنتاج إلى ٦%) بالرغم من ارتفاع نسبة الإسهام ولكن يبقى رأي الباحثين بأنه مهما تحسنت التقنيات الحديثة بقي مستوى الإنتاج مشلولاً بسبب ضعف مفاهيم ومهارات الفلاح باستغلال التحسينات الداخلة في الزراعة بكفاءة جيدة فأصبح العائد الاقتصادي للفلاح يقل عن العائد الناتج عن استغلاله للموارد الطبيعية أو رؤوس الأموال التي لم تأخذ دوريهما بالشكل المطلوب بسبب الأزمات السياسية التي مرت في العراق بشكل سيء. فالباحثان يؤيدان إبقاء المصرف الزراعي حكومي ١٠٠% يدعمه (البنك المركزي) وتمكينه من ايداء واجبه والعمل بمستوى ارقى للسنوات العشرة المقبلة كلما أمكن ذلك.

المحور الثاني

دور الإقراض الزراعي في التنمية الزراعية

أولاً: السياسة الإقراضية ومساهمتها في الإصلاح الزراعي:-

مما لا شك فيه بان الزراعة في العراق تهدف إلى غاية هي الإسراع بمعدل النمو الزراعي وتستغرق التنمية عادة فترة زمنية طويلة نسبياً ويتطلب تحقيقها اتخاذ إجراءات ووسائل مناسبة ضمن الإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة وان زيادة دخل المزارع هو احد أهداف التنمية لكي يؤدي حدوداً معقولة لتحقيق جزء من رفاهية المجتمع ويمكن حصر ذلك النشاط في النقاط الآتية^(١):

- ١- زيادة حجم الاستثمارات وذلك بتوجيه سياسة الإقراض نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك الكامل بهدف زيادة حجم التراكم الرأسمالي.
 - ٢- تنشيط المزارعين بان يكونوا أكثر فعالية ونشاطاً في عمليات الإنتاج الزراعي.
 - ٣- رفع مستوى كفاءة المراقبين والموظفين المسؤولين عن متابعة الإقراض الزراعي بغية تطوير العملية الإنتاجية التي تخلق المنفعة أو زيادتها
 - ٤- رفع مستوى التطور التكنولوجي بما يؤدي غالى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة العوائد الاقتصادية وزيادة القدرة على الاستثمار.
- ان إتباع سياق النقاط الأربعة يمكن أن يكون للإقراض دوراً مساعداً ومتمماً للتنمية الزراعية وحسب ما مدون أدناه.
- ١- يشكل القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد الوطني بسبب تزويده السكان بالغذاء والعمل على غلق الفجوة الغذائية خصوصاً أن البلدان النامية ومنها العراق الذي تتزايد مواليدته بنسبة (٣-٥،٣%) سنوياً يحتاج إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي و بنفس النسبة على الأقل أو أكثر.
 - ٢- علاقة القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي أمر مهم لأنه يزوده بالمواد الخام.
 - ٣- القطاع الزراعي يعتبر مصدراً لتصدير المنتجات الزراعية.

(١) أ. د. رسول راضي حربي - الأمن الغذائي العربي وموضوعات التخطيط - مجلة النفط والتنمية - عدد(١)، فبراير

ومن تلك النقاط أصبح مهمة المصرف الزراعي كمصرف متخصص بتمويل العمليات الزراعية والمشاريع الزراعية النباتية والحيوانية لاسيما أن التنبؤات المستقبلية تشير إلى ارتفاع الفجوة الغذائية لأغلب السلع الغذائية الرئيسية بالأخص الحبوب (٢) .
لقد بلغت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي (٣) عام ١٩٥٣ من الناتج المحلي ٤٧.٢% وفي عام ١٩٦٠ تدنت النسبة إلى ٣٦% وكانت تلك النسب اعلى النسب ثم أخذت بالانخفاض والتذبذب كما هو في جدول رقم (٣) مما جعل الدولة ان تزيد من دعمها للمزارع خصوصا في فترة الحصار المفروض على العراق من خلال قرار الحظر المرقم ٦٦١ في ٦ آب ١٩٩٠ الصادر من مجلس الأمن.

جدول رقم (٣) GDP ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وبالأسعار الجارية/ الأرقام بالآلاف الدنانير

السنة	الناتج المحلي والاجمالي	نصيب الزراعة والغابات من الناتج المحلي والاجمالي	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي
١٩٩٠	٢٣٢٩٧	٤٦١٣	%١٩,٨
١٩٩١	٢٠٥٦٠	٦٠٤٧	%٢٩,٤
١٩٩٢	٥٧٣٦٠	٢٠٨٤٤	%٣٦,٣
١٩٩٣	١١٢١٤٢	٣٧٢٠٧	%٣٣,١
١٩٩٤	٢١٩٢٤٤	٧١٢٠٥	%٣٢,٧
١٩٩٥	٣٢٩٨٨٤	١١١٧١١	%٣٣,٨
١٩٩٦	٥٦٠٨٠٢	١٩٢٧١٩	%٣٤,٣
١٩٩٧	٩٠٤٥٧٤	٣٠٣٥٨٠	%٣٣,٥
١٩٩٨	١٣٩١١٧٧٥	٤٦٣٦٥٦	%٣٣,٣
١٩٩٩	١٩٢٥٠٢٤	٦٣٣٢٠	%٣٢,٧
٢٠٠٠	٢٢٩٠٧٧٩	٧٣٦١٦٤	%٣٢,١

المصدر: الجدول صندوق النقد العربي - الحسابات القومية للدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٠) أبو ظبي ص ٩٠-٩١.

يبين الجدول رقم (٣) أن سبب التذبذب في نسب مساهمة القطاع الزراعي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠. في الناتج المحلي يعود إلى تراجع الأهمية النسبية لمعظم القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص القطاع الاستخراجي النفطي والتجاري نتيجة للحضر الاقتصادي المذكور مما اضطر العراق أن يوجه اهتمامه إلى القطاع الزراعي وحده وتزويده بالأموال اللازمة، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي إلى ٣,٣٦ عام ١٩٩٢ ثم لتستقر إلى ١,٣٢ والى ٧,٣٤ ما بين أعوام ١٩٩٣-٢٠٠٠.

وهذا يعكس اهتمام الدولة المتمثلة بالمصرف الزراعي إلى اتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة تلك الضغوط ومحاولة الحفاظ على مستوى الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجيته كما ونوعا، وتوفير التمويل اللازم لمشاريعهم الزراعية المختلفة وإقراض كل الشرائح الزراعية للأموال لتنفيذ خططهم وبرامجهم الزراعية.

ثانياً: اتجاهات التمويل:-

لكي يستطيع الفلاح الأخذ في تنمية زراعته عليه أن يعمل على تحقيق زيادة في متوسط إنتاجه ودخله سنويا فيتوجب عليه أن يستثمر الأموال المقترضة إلى أقصى الحدود، هذه الفرضية لا بد

(١) فاسيل ميشف ونيكولا انديرف الاقتصاد الزراعي صوفيا ١٩٧٧ ص ٧.

(٢) خالد تحسين علي أزمة الغذاء والعمل العربي المشترك- الواقع والأفاق سلسلة بحوث المستقبل العربي ١٩٩٨ بيروت ص ٣٤٩

(٣) د. سعد حسين فتح الله . التنمية المستقبلية/المتطلبات والاستراتيجيات(نقلا عن وزارة التخطيط العراقية هيئة التخطيط الاقتصادي) ص ١٠٣ (٩٠) بغداد- السنة بلا .

للفلاح من أن يتجه إلى مصادر التمويل الذاتي أولاً، والحكومي ثانياً ومصادر القطاع الخاص ثالثاً، وبما أن نسبة القروض الممنوحة من المصرف تتراوح ما بين ٢٢% في عام ١٩٨٢ بعد ان كانت نسبتها ٨٣% في عام ١٩٧٧ ويمكن ان تعكس هذه النسبة رأياً بأن ٢٢% هي نسبة الميل نحو الإنتاج و ٨٣% هي نسبة الميل نحو الاستهلاك إذا اعتبرنا الأرض متغير ثابت المساحة. (لاحظ جدول رقم (١) وجدول رقم (٢)) السابقين حيث كانت القروض التي اعطيت في عام ١٩٧٧ بشكل كبير وبدون أي حساب لتكاليف الإنتاج وعوائده وحساب الربح الهامشي حيث كانت القروض تغطي بشكل واسع بسبب الواردات المتأتية من واردات النفط بعد التاميم وترك نشاط الفلاح الى ضميره في العمل. أصبح المصرف الزراعي الممول الحكومي الوحيد لغاية ١٩٩٤ وبعد ذلك تحول الى النشاط التجاري ابتداءً من ١٩٩٦ إلى وقتنا الحاضر وبهذه السياسة الجديدة وجد المصرف نفسه مضطراً إلى تحويل إقراض صغار المزارعين قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل عن طريق صندوق الإقراض الزراعي في وزارة الزراعة أما إقراض المزارعين ذوي الإمكانات العالية أصبح من حصة المصرف وبسعر فائدة ٨% والتي تمنح للموظفين والمالكين الكبار (بسعر الفائدة السائدة في الأسواق المالية) وتمنح بشروط صعبة لقاء رهن عقاري.

الجدول أدناه يبين القروض الممنوحة لصغار الفلاحين لغاية ١٩٩٦ وللمالكين قروض تجارية من عام ١٩٩٦ لغاية ١٩٩٩ وحسب أجالها.

جدول رقم (٤) القروض وحسب أجالها للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٩ الأرقام بالدنانير

السنوات	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	أخرى
١٩٧٠	١٠.٧٥٥.٢	٨٦٢٧٧		١٠٠٠
١٩٧١	٢١٨١٤٨٦	٨٢٧٦٦٣		
١٩٧٢	١٩٩٩٩٦٣	١٠.٢٩٤.٩	١١٢٣٢٧	٥٤٣٠
١٩٧٣	٢٢٤٢٩٦٢	١٣٩.٣٣٣	٢٥٠.٠٠٠	٥٩٠٠
١٩٧٤	٤٢.٨٣١٣	١٨٧٨١٨٨		٢١٨٧٠
١٩٧٥	٤٠.٤٦٦٦٧	٣٣٤٧٤٢	١.٦٣٧٢	٩٧٠٠
١٩٧٦	٩٤٥٥٦٧٧	٤٣٨٢١٨٥		٥٨٢٥٠
١٩٧٧	١٠٨.٨٥٤٣	٢٣٥٩٥.٩		٦٠.٢٢
١٩٧٨	١١٥٣٧٤٣٣	٤٨١٨٤٤٥	٤٢٨١٧٥٣	٦٨٦٩٩٥
١٩٧٩	١٥٦٦٩٩٨٤	٤٧٣٦٤٢	٩٥٠٧.٩٠	١٧٤٣٧٠٠
١٩٨٠	٤٣٧٢٧٨٧	٤٧٦١٦٢٧	٦٢٥٣٢٩٤٩	١.٥١١٤٩
١٩٨١	٨٤١٣٤٥٥	٩٣٤٣٧.٤٧	٦٤٩٠.٩٣	١٨٩٢٤٤٧
١٩٨٢	٤٨٧٤٧٢٥٩	٤٤٦٠٢٣٣٦	٢٧٤١٩٦٢	٢١٥٩٤٨١
١٩٨٣	١٤١٩٦٥.٦	٧٣٧٧٩٣٧	١٦٤٩٨٥٤	١٢٨٨٨٠
١٩٨٤	٣١٦٦٩٥٨٣	٥٥٤٢١٣	٢٨١٦٤٣٩	٢٣.٤٦٧٢
١٩٨٥	٢٤٥٥١٥.٤	١٧٨٩٤٤٠.٣	٤٥١٨٧.٩	١٨٤٥٢٩٩
١٩٨٦	١٩٣٤٤٩٥	١١٦٧٨٢٥٤	١١٩٨١٩٠.٤	٢٠٧.٢٥
١٩٨٧	١٧١٢٠.٩٧	٧٣٤٧٧٥	٩٨٠٠	٩٩٤١٤٧
١٩٨٨	٨٠١٤٥٧٦	٥٨.٦٢٧٠	١٩٧٠٣٤	١١٠.٦٤٨٩
١٩٨٩	٢٥٤٥٧.٤٦	٤٢٧٤٥٠.٤	١٦٦١٤٢٨٨	٥١٩٩٨
١٩٩٠	٨٠.٢٢١٩٥٢	٩٦٦٣٨٢	٢.٥٩٨٥٨٢	
١٩٩١	٥٦٤١٠.٩٤	٤٧٧٨٤٢٣	٢٩٢٩٥٩٢٢	
١٩٩٢	٥٥٩٩٩٤٨	٢١٥١٣٢٨١	١٥٩٨٣٣.٧٧	
١٩٩٣	٥٧٩٩١٧٧٧	٢١٧٩٦٧٩٣	٨٠.٣٨٩٢٣	١٧٠٠٠٠٠٠
١٩٩٤	٩١٩٣.٦٦٣	١.٩٠٣٤٨٦	٢.٧٥٧٣٢٤	٦٠٠٠٠٠٠٠
١٩٩٥	٢٥٠٠٠٠٠٠			
١٩٩٦	٥٤٢٧٠٠٠			
١٩٩٧	١٥٥٠٠٠٠٠			
١٩٩٨	٥١٩٨٠٠٠٠			
١٩٩٩	٢٤٣٤٥٦٤٠٠			

المصدر: المصرف الزراعي التعاوني – دائرة التخطيط والمتابعة للأعوام المذكورة في الجدول أعلاه. تم إيقاف التسليف لصغار المزارعين في الشهر التاسع ١٩٩٤.

يوضح الجدول رقم (٤) القروض حسب أجالها واغراضها وكما يلي:

- ١- قروض قصيرة الأجل ومدتها لاتزيد عن سنتين وهي تطلب للإقراض الزراعي الآتي^(١):
 - أ- الإنفاق على الأعمال الأولية والنهائية للزراعة الحقلية كالحراثة وشراء البذور والأسمدة والمبيدات وأدوات مكافحة الحشرات والحصاد وجني محاصيل الثمار.

(١) د. عبد السلام لفته سعيد الائتمان المصرفي: بغداد ٢٠٠٣ ٧٤-٧٦.

(٢) النسب قام الباحثان بحسابها.

ب- مساعدة الفلاحين في بعض الأمور عند التعرض للازمات وهذا النوع من القروض قد يواجه مخاطرة في سنوات الجفاف التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية في الأراضي الديمة والمروية معاً .

٢- قروض متوسطة الأجل مدتها لاتزيد عن ست سنوات وتطلب للإغراض الزراعية الآتية:

أ- شراء المواشي والدواجن وحيوانات الحقل الأخرى مثل مناحل العسل وغيرها وما يقضي لها من مواد وأعلاف ومكائن مثل مكائن تفريخ الدجاج وصناعة الألبان ومكائن إنماء الثروة البحرية والإحياء البرية.

ب- شراء المكائن والآلات الزراعية كالمضخات العمودية والساحبات البسيطة والأدوات الاحتياطية ووسائل نقل الماء وما يدخل في المنتجات الزراعية.

ت- نفقات تحضير الأرض لإغراض البستنة كالحراثة وتطهير الأنهار والسواقي والتقليم

٣- قروض طويلة الأجل وتعطي للأمور الآتية:

أ. شراء الحاصدات.

ب. إنشاء البساتين الجديدة.

ج. مشاريع توسيع النخيل وتشجيرها وتنقيح البذور.

د. إنشاء المبازل الحقلية واستصلاح الأراضي وإحيائها وحفر الآبار.

هـ. إنشاء الأبنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد وورشات تصليح المكائن وبناء الأحواض السمكية ... الخ.

أن المبالغ التي أقرضت وارتفعت معدلاتها في عام ١٩٩٤ والسنين السابقة لهذا التاريخ سببها ارتفاع التضخم من جانب ومن جانب آخر منح ائتمان لفترات طويلة فقد بلغت نسبة القروض المتوسطة الأجل في عام ١٩٩٤ إلى إجمالي القروض 8,407% ونسبة القروض الطويلة الأجل إلى إجمالي القروض بلغت 16,005%^(٢).

في عام ١٩٩٤ تم إيقاف التسليف الزراعي اعتباراً من ١٩٩٤/٩/١ وتحويل الأموال المخصصة في عام ١٩٩٥ إلى وزارة الدفاع و حسب موافقة الجهات العليا^(٣)، أما في عام ١٩٩٦ و١٩٩٧ وبتوجيه من اللجنة الاقتصادية تم فتح الإقراض لفلاحي ومزارعي الأراضي المستصلحة حديثاً في محافظات البصرة وميسان وذي قار.

وفي عام ١٩٩٨ أيضاً بتوجيه من اللجنة الاقتصادية تم إقراض الفلاحين في المناطق المتاخمة لمنطقة الحكم الذاتي ضمن محافظة التأميم (كركوك) وقضاء المخمور.

في عام ١٩٩٩ وبناء على توجيهات مركزية تم تسليف مزارعي المناطق الجنوبية القاطنين في مواقع المشاريع الاروائية في القرى وتحت باب القروض الطويلة الأجل^(٢). لقد اتبع المصرف نوعين من الائتمان النقدي وهو السحب على المكشوف والثاني تعهدي ويشمل على نوع واحد (خطابات الضمان) والذي منحها عام ٢٠٠٠، ويلاحظ أن الائتمان النقدي هو في حالة زيادة منذ عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦ وكذلك خطابات الضمان هي في زيادة أخرى من عام ٢٠٠٠ والزيادة ربما قد حدثت بسبب ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم كما تم الإشارة إليه سابقاً الذي أدى الى تدهور التوظيفات الإقراضية المطلوبة لتحسين الوضع الزراعي والغذائي للسكان مما أدى إلى توسع الاختناقات بشكل لم يسبق له مثيل فكان النقص بيناً في مستلزمات الإنتاج

(٣) مقابلة مع السيد غازي الحكيم - في ٨/٣/٢٠٠٨.

(١) راجع جدول رقم (٣).

وخاصة البذور المصدقة الأسمدة والمبيدات والعجز في شراء المكين والآلات الزراعية وأجهزة الري ومنظمات البزل والمعدات بحيث بلغ إنتاج الحبوب في العراق عام ٢٠٠٠ (٧٩٤٠٠٠) طن وهذا يقل عن ٢٠% (١) من الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي، وان الصعوبات المالية التي واجهها المصرف هي إحدى الحالات التالية أما أن يكون المصرف مغامر أو انه بقي في فهم ضيق لمقتضيات الإنماء أو أن المصرف استسلم للضغوط السياسية والعقائدية المفروضة عليه من خارج مؤسسة المصرف وليس بإمكانه رفضها. والحالة الأخيرة هي الأقرب ويمكن معالجتها خلال اتباع نهج اقتصادي اصلاحي وخصوصا ان العراق له مركز ادراك متميز يتجاوب مع حركة تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري مما يؤهله تجاوز كل الضغوطات السياسية والعقائدية المؤثرة على حجم الانتاج الزراعي مستقبلاً.

ثالثاً: حدود أموال الجمعية التعاونية الزراعية:

أن الأموال التي تتوفر لدى المزارعين متأتية من مصادر متعددة حددها قانون الجمعيات الفلاحية التعاونية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ وبموجب المادة ١٦ حددت أموال الجمعيات التعاونية بالمصادر التالية (٢):

١- رأس المال المساهم ويتكون من عدد غير محدد من الأسهم وبما لا يقل عن خمس أسهم خلال السنوات الأولى لكل عضو ولا يزيد عن ١٠% من مجموع الأسهم لعموم الجمعية والهيئة العامة مخولة باستثمار جزء من المال المساهم في النشاطات الإنتاجية بغرض توسيع قاعدة الإنتاج – كما يجوز استعمال رأس المال الاسهمي في إقراضه للأعضاء وفق قواعد تصدرها وزارة الزراعة إذ أن المال المساهم يتأثر في الزيادة والنقصان مثل:-

أ- انتماء أعضاء جدد أو انسحاب أعضاء سابقين.

ب- مساهمة العضو بأسهم إضافية في رأسمال الجمعية.

٢- الاشتراك السنوي – يتوجب على كل عضو أن يدفع اشتراكاً سنوياً وكما يأتي:-

أ- ٥٠% يعد إيرادا للجمعية.

ب- ٥٠% يحول للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية.

٣- رأس المال الاحتياطي يتكون من:

أ. رسم الانتماء في حصة رأس المال الاحتياطي من الدخل الصافي لاتقل عن ٢٠% وان حصة الدخل الصافي يتركز على النشاط الزراعي للجمعية إذا كان هنالك للجمعية مشاريع إنتاجية وتمارس نشاطات متعددة في التجهيز والتسويق.

ب. الفوائد والعوائد الغير مطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ تحققها وهي حالات قليلة.

ج. الهبات والوصايا والإعانات والمنح النقدية والعينية.

٤- أموال الصناديق وهي صناديق ضمان عرضه تقديم الإعانات الدورية أو المقطوعة للمزارعين أو لمن يعيلونهم شرعاً وأن للصندوق شخصية معنوية واستقلال مالي وأداري وتتكون الصناديق من:

(٢) نوفل نجم الدين القطاع الزراعي – دراسة مقدمة الى غرفة التجارة بغداد سنة ٢٠٠٨/٤/٣ ص ١.

(٣) هيثم احمد نز) تجربة التعاونيات الزراعية ومستقبل الزراعة في العراق) رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤.

أ. ٥٠% من حصة صناديق الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية المتقطعة من الناتج الصافي لدخل الجمعية.

ب. بدل الانتساب.

ج. بدل الاشتراك السنوي في الصندوق وترصد وزارة الزراعة سنوياً المبالغ المقررة لدعم صندوق تسليف المزارعين .

من المعلوم أن صغار المزارعين يشكلون الأغلبية من سكان العراق وان أولئك المزارعين لا تتوفر لديهم أي موجودات يمكن رهنها كضمانه للحصول على ما يحتاجون إليه من قروض التي تعطي واضع اليد حقاً قانونياً على الملكية كتأمين لدفع الدين^(١) وبغية الاستفادة من الإمكانيات المالية للدولة ومساندتها فقد ساهم القطاع التعاوني الزراعي في الموسم الزراعي ١٩٨٤- ١٩٨٥ بزراعة مساحة ١٠١٥٦٧٣٠ دونم من أصل مساحة ١٧٣٧٠٢٠٠ دونم وشكلت نسبة 58,4% وهي نسبة غير قليلة إذا علمنا أن القطاع الخاص قد ساهم بزراعة ٦٧١٧٧٩٤ دونم من أصل المساحة المذكورة ونسبتها 38,3% وهذا يدل أن الفلاحين قد استثمروا الأموال المقترضة بعد ان كانوا في السابق عاجزين عن استغلال الأرض بسبب نقص الأموال كلاً أو جزءاً وأصبح واجب المصرف الزراعي بأن يضع خطة اقراضية مرسومة لضمان الإنتاج الأجود والأوفر لدعم الإنتاج النباتي والحيواني خاصة إنتاج لحوم الدواجن وتوفير مستلزمات تربية الدواجن مثل بناء معامل العلف وغيرها قوامها^(٢):

١- قبول الأوراق التجارية (كفالة أو كمبيالة) بموجب القانون ١١٥ لسنة ١٩٨٠.

٢- اعتماد الأسعار الجارية في تقييم الأرض لغرض توثيق القروض.

٣- اعتماد بعض المشاريع ضامنة للقروض بعد أن كانت توثق بالضمانات العقارية.

٤- تخفيض الفوائد التجارية وجعلها ٣% بدلاً من ٨% لقد عمل المصرف الزراعي على زيادة القروض المطلوبة من الزراعيين والتعاونيين بأحجام تتناسب طردياً مع تناسب الطلب على الأموال ويعكسه سيكون التطور الزراعي بطيء ونسبياً ومقصراً في عطائه^(٣)، ومع هذه القفزات الاقراضية التي وضحتها لنا جدول رقم (٢) وجدول رقم (٣) وجدول رقم (٤) فما يزال المصرف دوره متأخر نوعاً ما في متابعة استعمالات الأموال المقرضة باتجاه إغراضها متابعة سلبية وإذا ما أحسنت المتابعة سيؤدي بالإقراض ان يرفع نسبة الإنتاج وبالتالي يرفع من نسبة الادخار وهذا المجهود سيثبت من المتغيرات والاتجاهات المصرفية نحو خط متصاعد بدلاً من التذبذب مابين عام و عام ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

أ- مرحلة دفع القروض الزراعية للفلاحين والمزارعين في أوقاتها المناسبة بغرض الاستفادة من مواعيد الزراعة وشراء مستلزماتها.

ب- مرحلة الاعتماد على المبالغ المستردة وإقراضها للآخرين وبنفس الشروط.

(١) أ.د. محمود فرج اللامي) واقع ومستقبل التعاونيات الزراعية في العراق بحث تقدم المؤتمر العالمي الثالث. كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، ١٨ - ٢٠ مايس ١٩٨٥ ص ٦-٧.

(١) صالح محسن صالح وآخرون] التمويل التعاوني الزراعي بحث سابق. ص ٢٠.

(٢) ذكرت جريدة آفاق تجارية عن مصدر في وزارة الزراعة بأنها خصصت سنوياً ٣٠٠ مليار دينار وفق خطط التنمية التي تبنتها الوزارة للنهوض بالواقع الزراعي حتى عام ٢٠١٠ بغداد العدد ٦٩ في ٢٣/نيسان/ ٢٠٠٨ السنة الخامسة ص ٢.

من جانب أخيقان وم المصد ر فمعالجارتفة اع تك اليفلانت ايجع بهيق درة المنت وج المحلي على منافسة المستوردات من خلال تطبيق المعادلة التالية من اس تردد الق روض في مواعيدها):

$$D = P + ng$$

D = معدل الزيادة السنوية في الطلب

P = ٣% معدل الزيادة في السكان

N = ٧% مرونة الطلب

g = ٣% معدل الزيادة السنوية في الدخل

الطلب السنوي = ٣% + (٣% × ٧%) = ٥%

فإذا كان الطلب السنوي في زيادة عند ذلك تقوم الإدارة بمعرفة المشاكل والتي تعيق من زيادة الإنتاج لأنه وحده هو الذي يساعد على استرداد القروض فلو أخذنا مثلاً المحصول الرئيس في العراق الحنطة وقياس إنتاج الدونم منه كما هو مبين في الجدول أدنا

جدول رقم (٥) إنتاج الحنطة بالطن

السنة	الإنتاج الكلي ١٠٠ طن	المساحة ١٠٠ دونم	مردود الحاصل من الدونم
١٩٨٢	٩٦٥١	٤٦٧٣٨	٢٠٦.١ كغم/ دونم
١٩٨٣	٨٤١٠	٤٧٦٥٣	١٧٦.٤ كغم/ دونم
١٩٨٤	٤٧٠٩	١٩٧٠٨	٢٣٩.٠٠٠ كغم/ دونم
١٩٨٥	٨٤٠٥٥	٦١٦٠٩	٢٢٨.٠٠٠ كغم/ دونم
١٩٨٦	١٠٣٨٥	٤٩٥٨٤	٢٠٩.٤ كغم/ دونم
١٩٨٧	٧٢٢٢	٣٤٣٥٩	٢١٠.٠٠٠ كغم/ دونم
المجموع	١٢٤٤٣٢		

ولغرض تطبيق المعادلة في الجدول رقم (٥) فأنا نحصل على:

$$\text{متوسط المجموع الإنتاجي الكلي} = \frac{\text{الإنتاج الكلي}}{\text{عدد السنين}} = \frac{١٢٤٤٣٢}{٦} = ٢٠٧٣٩ \text{ متوسط الإنتاج المحلي}$$

ومثال على ذلك هناك ثغرة في كمية الإنتاج كماً ونوعاً كما هو مبين في جدول رقم (٥) وبين الكميات المستوردة في عام ١٩٨٢ والتي بلغت 2,510,000 طن متر وبلغ أقيامها 401,000,000 مليون دولار^(١) وهذا يعطي انعكاساً بان هناك تدهوراً في متابعة برامج الإقراض التي يشترك بمسؤوليتها المصرف ووزارة الزراعة وإذا بقي الحال على وضعه معناه سيستمر الاستيراد وبكميات كبيرة مما يتطلب معالجة الإشباع أولاً ومعالجة نسب الديون المستخدمة للمصرف ثانياً حيث تضطر الدولة بين فترة وأخرى من إطفاء هذا الدين والذي يعتبر هو ضياع لأموال الدولة.

قد يتعرض الإنتاج الزراعي للانخفاض بسبب الجفاف والفيضانات والحشرات والابونة والخ وعلى سبيل المثال تسببت موجة البرد في محافظة البصرة بإتلاف ما يقارب من ٧٠% من

(١) د. محمد علي الفرات، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤتمر العربي للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥ ص ٥٩.

محصول الطماطة في عام ٢٠٠٨ علماً بان الدولة تساهم في تقديم الأغطية البلاستيكية قبل عام ٢٠٠٣ بسعر ٩٠٠ ألف دينار (مدعوم) بينما اليوم لا يحصل عليه بأقل من مليون دينار وبنوعية رديئة (١) وهذه الحالة قد تصادف العراق بفترات متباعدة ويمكن معالجتها من خلال الأموال الخاصة (معالجة الطوارئ) والتي لا ترتبط في جوانب الإقراض.

المحور الثالث

استرداد القروض

أولاً: الثقة المتبادلة بين أطراف الائتمان المقرض والمقترض:

أن الثقة المتبادلة بين المقرض والمقترض يجب أن تكون على جانب كبير من الأهمية إذ لأفائدة ترجى من إعطاء القروض في غير موعد الحاجة إليها سواء أكان الصرف قبل الموعد أو بعده. فالتبكير في صرف القروض الموسمية قبل حلول الموسم قد يدفع المزارع إلى التصرف في الأموال التي يحصل عليها في غير الأغراض التي حصل على القرض من أجلها فإذا كان موسم الزراعة قد بدأ ولا يجد المزارع شيئاً بين يديه فعندئذ أمامه طريقين أما أن يهمل العمل الزراعي أو يكون مضطراً إلى الاقتراض من خارج المصرف (المرابون) بذلك سيلحق الأذى والضرر بنفسه وإلى المجتمع .

ولكي تكون الثقة على مستواها الأخلاقي المتبادل فيتم صرف القرض في الموعد المناسب كي يتوجب على الفلاح أن يكون على علم مسبق بمقدار القرض المقرر له وعن الموعد أو المواعيد التي يمكنه أن يحصل على القرض فيها ويتطلب هذا أن يكون الفلاح قد تقدم بطلب للحصول على القرض في وقت مبكر مستفاد من سعة الوقت بحيث يجتاز جميع المراحل والخطوات اللازمة لإقرار الطلب وتوفير المال ويستحسن أن يقدم الطلب قبل شهر من موعد استلام القرض والمزارع خلال هذه الفترة يكون واثقاً بقدراته وإمكاناته والتفاعل مع الأرض تفاعلاً منتجاً مستفيداً من التوجيهات والتجارب واعتبار كل عمل صادق هو أول الطريق. فبداية استلام القرض هي اللحظة الزمنية التي يقف فيها المزارع سواء كان فرداً أو مجموعة في تطبيق فرصته بفن الزراعة والحصول على نتاج عمله في موسم زمني متقدم ولهذا فإن استثمار مثل هذه الفرصة بجدارة سوف يمتن العلاقة بين المزارع وجهة الإقراض مستقبلاً، وعدم استثمار رأس المال المقرض في وقته المحدد يعتبر إضاعة وخسارة للإنتاج الزراعي ومن ثم ضياع المجتمع الذي ينتظر رزقه من نشاط الفلاح.

فالمصرف الزراعي وصناديق التسليف الزراعي (المؤسسة حالياً) لهما القدرة المالية على التعامل مع المزارعين والتأثير على نشاطهم وتوجيههم نحو هدف مشترك مرتبط بزيادة الإنتاج الزراعي وتحفيزهم على تسديد قروضهم.

ان استرداد القروض إلى المصرف أو إلى جهة تمويلية أخرى في موعدها هي حالة حضارية تعكسها حالة التطور والإبداع والاستثمار الصحيح وهذا المعيار هو الذي يجب أن يعتمد عليه المصرف عند إجراء أي تقييم.

(٢) نوفل نجم الدين مصدر سابق ص ٤.

أن إدارة القرض في المصرف الزراعي رغم الجهد المبذول من خلال ما تنفقه على المزارعين من أموال وتقدمها ببسر وسهولة لقاء ضمانات بسيطة وحسب فترات القروض المبينة أدناه فهي في جميع هذه الفترات لابد أن يوقع المقترض على سند التعهد بسداد القرض أو تقسيطه اعتباراً من تواريخ الاستحقاق ويشمل السند مقدار القرض وسعر الفائدة وأية شروط أخرى قد يطلبه المقرض وتتلخص بالنقاط الآتية^(١):

١- القروض الموسمية القصيرة الأجل تكون عن طريق كفالة شخصية أي أن القرض يوقعه المزارع المقترض بكفالة مزارعين اثنين قادرين على تسديد القرض أو يطلب أحياناً من المزارع أن يقدم سند رهن (حاصلاته الزراعية).

٢- القروض المتوسطة الأجل وتكون ضماناتها أو كفالاتها شخصية فقط أو رهنأ على الأموال المنقولة أو غير المنقولة كما قد يطلب من المقترض أحياناً أن يؤمن على بعض موجوداته المرهونة لصالح المقرض لدى شركة تأمين معترف بها.

القروض طويلة الأجل وتكون ضماناتها في الغالب رهنأ عقارياً من الأموال الغير منقولة أو رهن بوليصة تأمين على حيات المقترض. وهذا يتطلب من المقترضين ان يقدموا الجدوى الاقتصادية عن مشاريعهم المنوي القيام بها بشكل دقيق وبمعايير واضحة دون تعظيم لنسبة الارباح والقوى العاملة المطلوبة في المشاريع، وان لا يتهربوا من دفع اجور المكاتب الاستشارية المتخصصة في دراسات الجدوى بقصد التقليل من الانفاق. يرى الباحثان بان اهم المؤشرات المطلوبة لتأسيس أي مشروع زراعي ان يأخذ طالب القرض بها كمعايير أولية وهي

أ- اقتصادي أي إجراء تقدير لأثر المشروع على ضوء المؤشرات الاقتصادية والمقاسة بالوحدة النقدية.

ب- المؤشر الإنتاجي هل يؤدي المشروع الى تحقيق اكتفاء ذاتيا ويعمل على تعزيز الاستقلال الوطني.

ت- معرفة المشروع من خلال الخيارات الفنية والاقتصادية فيما اذا كان المشروع ذات جدوى اقتصادية وما هي البدائل الأخرى والأفضل إذا قورنت بمشاريع مشابهة في المنطقة والموقع.

ث- هل من اعد الجدوى الاقتصادية مكتب مختص وله خبرة وتجربة ولمشاريع مماثلة؟

ماهي تكاليف المشروع الزراعي ايا كان من ناحية(الفترة الزمنية بين دراسة الجدوى وما يحصل من تطورات بعدها مثل ارتفاع الاسعار المتوقع وغير المتوقع)^(*).

ان النقاط اعلاه يطلبها المصرف من المقترض لغرض دراستها واقراضه بالمال المطلوب وحسب قناعاته، لا ان يعتبرها حالة من حالات اسقاط الفرض من اجل الاسراع في اسعاف المقترض وعدم تشجيعه بتقديم دراسة صورية عن الجدوى بسبب اهميتها العلمية في مسألة اعتمادها في منح القروض الزراعية ومتابعة تسديدها

ثانياً: استرداد القروض:

تعتبر عملية تسديد الديون وهي مرحلة مهمة ونجاحها يتوقف على نشاط إكمال الدورة الائتمانية لرأس المال المقترض من الأموال المتاحة لمصدر التمويل، ومن المعلوم أن صغار

(١) إبراهيم عبد الرحمن عبد الله وآخرون خبير الأمم المتحدة التسليف الزراعي التعاوني – بغداد – ١٩٦٩.

(*) قدم الباحثان معيارين فيها شرح وفيها قوانين رياضية من ثلاث صفحات الى مدير التخطيط لغرض الافادة منها وتدقيقها مع طالب القرض بالنسبة الى المشاريع المتوسطة والكبيرة، اما بالنسبة للمشاريع الصغيرة الموسمية فتعفى من تقديم دراسة الجدوى.

الفلاحين ومتوسطي الحال يشكلون الأغلبية الكبيرة من سكان العراق ومعظم اولئك الفلاحين لا تتوفر لديهم أي موجودات كافية يمكن رهنها كضمانة للحصول على ما يحتاجون إليه من قروض يقابله تمسك المصرف بالضمانات مثل الأرض والأبنية المشيدة وتلث المغروسات وهذا قد يحرم إعداد كبيرة من الاستفادة من القروض وإذا قام المصرف الزراعي الدائن باتخاذ الإجراءات القانونية وحصول على إحكام بملكية الأرض فليس للمصرف الحق ببيع الأرض أو استغلالها زراعياً وهذا يعتبر تجميد لعامل من عوامل الإنتاج فتضطر الدولة أن تتدخل بين الممولين المرابين وتفرض تسوية للديون المتأخرة ويمكن تأجيل تسديدها وتخفيض فائدتها. لقد بلغت القروض المستحقة لاستردادها للمصرف سنة (١٩٧٢) 2,281,633,960 دينار سدد منها 865,607,110 دينار واجل تسديد مبلغ 618,163,285 دينار وبقي المتراكم 797,863,565 دينار وهذا يعني أن مبالغ القرض غير المسددة من مؤجلة ومتراكمة بلغت 1,416,026,850 دينار (١) أي ما يقارب ٥٠% من قيمة القرض المستحق تسديده.

جدول رقم (٦) الديون المتأخرة بالآف الدنانير

سنوات	الديون المتأخرة عن التسديد	نسبة الديون المتأخرة للتسديد/الائتمان النقدي %
١٩٩٧	٩٥٩٩٥	٦.٨
١٩٩٨	٤٤٢٨٨	١.٨
١٩٩٩	٢٨٢٦١٢	٥.٩
٢٠٠٠	٧٢٣٣٣٥	٨.٥
٢٠٠١	١٧٢٧٥٥٢	١٤.٥
٢٠٠٢	١٨٨٣٥٧٧	١٠.٠
٢٠٠٣	١٣٢٥٢٤٧١	٦٠.٠
٢٠٠٤	١٢٦١٥٥٩٩	٣٥.٧
٢٠٠٥	١٢٢٠.٦٥٧٣	٣١.٨

المصدر: العامود الأول اخذ من المصرف الزراعي التعاوني- دائرة التخطيط والمتابعة والعمود الثاني من عمل الباحثين

أن جدول رقم (٦) يتضمن الديون المتأخرة والتسديد للقروض والتسهيلات التجارية فقط، مثلاً بلغ نسبة تأخير تسديد الديون إلى إجمالي الائتمان النقدي إلى اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٣ (٦٠%) تقريباً وهي نسبة مرتفعة جداً سببها الفوضى الاقتصادية والسياسة بعد الاحتلال.

أما نسبة تسديد الديون في عام ١٩٩٨ بلغت (1,8%) مما جعل المصرف أن يتخذ سياسة ائتمانية متشددة وطلب المصرف ضمانات عالية الثمن بحيث لا يستطيع أن يقترض إلا الزبون الذي يتمتع بالسمعة والأخلاق الحميدة حيث غالباً ما يكون الإقراض حالياً في صورة الرهن العقاري للأرض الزراعية وغالباً ما يعزف المصرف عن التمويل مما تضطر الدولة لفض النزاعات القانونية بين المقرض والمقترض عندما يريد المصرف إعادة حقوقه المالية ومع هذا وحلاً للملاسات والإشكالات فعلى المقترض أن يأخذ بالإجراءات الآتية:

- ١- أن يتم التسديد حال حصول المقترض على دخله.
- ٢- أن يتم التسديد من دخل المقترض وليس ببيع موجوداته أو باللجوء للاقتراض من المرابين عند التسديد.
- ٣- يقوم المقترض بتسديد دينه للمصرف قبل الاستحقاق إذا توفر لديه المال اللازم.

(١) بديعة كنة مشاكل التمويل، مصدر سابق، ص ١٨.

- ٤- تعطى الأولوية لتسديد الفوائد المستحقة أولاً ثم إقساط القرض^(١).
- ٥- عدم السماح بتأجيل القرض لأن ذلك يشكل ضرر على المقرض وعلى مؤسسة الإقراض في حالة التأجيل عند الكوارث.
- ٦- أن أحسن وامتن ضمان لاسترداد القرض هي شخصية المقرض من حيث رغبته في تسديد ديونه ومدى شعوره بالمسؤولية وأمانته وصدقه وقدرته على الإنتاج.
- ٧- الجهة المقرضة أن تعلم بأن المقرض يستطيع أن يزيد من دخله الصافي من خلال زيادة إنتاجية مزرعته.
- ٨- الجهة المقرضة تتابع وبأسلوب قانوني لاسترداد قروضها من خلال استثمار المقرض للأموال التي حصل عليها^(٢) ويمكن للمصرف أن يستعمل معادلة استرداد القرض الآتية:

$$S.I.R = \frac{Net\ B + I}{i}$$

S.I.R = عائدات الاستثمار.

Net B = صافي الربح.

i = الفوائد المستحقة.

I = إجمال الاستثمار على الأنشطة الزراعية.

وتنفيذاً للمعادلة تحتاج مديرية المتابعة في المصرف إلى مساعدة موظفي الزراعة لمتابعة صرف القروض فيما إذا كانت قد صرفت باتجاهها السليم بهدف إعادة البريق إلى المصرف الزراعي بعد أن يأس من النسب المتدنية في تسديد القروض.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية لتحليل تسديد القروض:-

أن أهم المؤشرات التي ينبغي للمصرف اعتمادها هي تحليل سيولة الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالمزرعة وقابليتها على الإنتاج وقدرتها على استرداد القرض في تاريخ الاستحقاق بدون تعثر وقد تواجه المزرعة صعوبات معينة منها^(٣).

١- اختيار الوقت اللازم لبيع المنتج وتحويله إلى نقود فأى، عرض للمنتجات التي تخزن تؤدي إلى بطئ البيع وتحويله إلى نقود كالبطاطة والحبوب والجوز واللوز والكستناء والأخشاب وبعض الماكينات والساحبات الأدوات الاحتياطية التي لم تستعمل فتتآكل من جانب بسبب اندثارها نتيجة خزنها فتتقادم زمنياً من جانب آخر عند ذلك سيلجأ المقرض لشراء وسائل الإنتاج حديثة جديدة ومتطورة بدلاً عنها مما تسبب له خسارة فادحة ومع ذلك يتم حساب السيولة في هذه الحالة من خلال المعادلة الآتية:

المشروعات

$$\text{السيولة} = \frac{\text{النموذج (بمعدل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)}}{\text{المشروعات}}$$

(١) الأستاذ إبراهيم عبد الرحمن عبد الله خبير تسليف سابق بغداد ١٩٦٩ □ ٤٥.

(٢) د. هاتف احمد نوري دراسة في التقييم الاقتصادي للمشروعات. ندوة علمية- كلية الإدارة والاقتصاد- الموصل ١٩٨٤ ص ٨.

(٣) د. محمد زكي شافعي مقدمة في النقود والبنوك (مصدر ١٩٧٩) ص ٢٩٥-٢٩٦.

- ٢- من خلال التحليل إذا رأى المصرف أن المزارع بلغ في إنتاجه (مرحلة الكفاف) فهذا المؤشر يمكن للمصرف أن يأخذ قراره بعدم التشديد في طلب الضمانات المقدمة من المزارعين.
- ٣- إما من خلال تحليل واقع المزرعة والمقترض وصل إلى (مرحلة الكفاية) في هذه الحالة يتطلب الأمر متابعة إنفاق القروض للتأكد من توجيهها للهدف الذي منح من أجلها القرض لضمان الحصول على إيراد من جراء استثمار القرض وبنسبة معينة لان قابلية المقترض تتوقف على إيرادات إنتاجه في تسديد ديونه.
- ٤- أن يأخذ بنظر الاعتبار تحمل المزارع إلى المجازفة أحيانا قد يعرضه لخطر الخسارة طالما الزراعة مرتبطة بأوضاع بيئية هي فوق قدرة سيطرته عليها مثل كثرة الإمطار ووجود عواصف ووجود صقيع مفاجئ تضر بالنباتات والحيوانات إذا لم يهي لها لمأوى الجيد مما يستدعي المصرف أن يضع في حساباته تقديم العون والمساعدة في التغلب على مشاكل المجازفة أو المخاطرة التي تواجه المزارع وسبب في تأخير تسديد ديونه.
- ٥- المطلوب من المصرف أن يستخدم مقاييس اقتصادية عديدة مثل طريقة قياس التعبير الرقمي للأصناف الاقتصادية الزراعية فمثلاً مزرعة (س) عندما تمارس نشاطها الإنتاجي (الاقتصادي) فيقال أن إنتاج الدونم على سبيل المثال يساوي ٢٥٠ كغم حنطة ٣٧٠ كغم شعير التساؤل هنا هل هذا الإنتاج هو الأمثل والمناسب لخصوبة الأرض الجيدة والمتوسطة وإذا لم تكن كذلك؟ فما هو السبيل لزيادة إنتاج الدونم الواحد من الحنطة لتصل إلى ١٠٠٠- ١٥٠٠ كغم للدونم الواحد؟ وما هي الأموال اللازمة التي تحتاجها المزرعة لتطوير معدل إنتاجها.
- ٦- وهناك تحليل آخر قد يتبعه المصرف كمؤشر مالي من خلال متابعته الإنتاجية التي تطرح بالأسواق وهذا التحليل يرتبط بمؤشر اقتصادي مركب مثل الربح أو الخسارة فإذا علم المصرف بان إيرادات المزرعة اكبر من الإنفاق فهو ربح أكيد وإذا كان الإنفاق اكبر من الواردات فهو خسارة وهنا يتطلب تدخل الدولة بعدالة في تعاملها مع المزارعين وسعيها لإخراج المزارع من الإطار الذي وضعته الظروف الاستثنائية (ارتفاع مستوى المعيشة، التضخم، تقلبات المناخ، الخ ...).

الاستنتاجات:-

- إن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تتحدد بالنقاط التالية
- ١- عدم وجود ثقافة بصورة كافية للمزارعين مما يقلل من ثقة تعامل المصرف مع المزارع.
 - ٢- عدم توفر رقابة ومتابعة كافية للمقترضين لاسترداد قروضهم في مواعيدها.
 - ٣- عدم ضمان استثمار الأموال بطريقة سليمة نتيجة الإهمال في زراعة المساحات المقررة والتعويض عنها بالاستيرادات.
 - ٤- المصرف طيلة سنين عمله كان يوجه سياسة الإقراض نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك ويعمل على رفع مستوى الإنتاج الزراعي ولكن من خلال الدراسة ظهر أن الاستهلاك فاق مستوى الإنتاج.
 - ٥- التطور التكنولوجي يجب أن يكون هدف من أهداف المصرف بما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
 - ٦- قد تكون هنالك محاولة لخصخصة المصرف مستقبلاً من خلال إتباعه أسلوب التمويل الذاتي

قد يعرقل هذا الاتجاه التوسع في عملية الائتمان لاحقاً.

التوصيات:-

١. أن يستمر المصرف الزراعي في موقفه التعاوني المساند للمزارعين وفق تعديلات يجريها على بعض المواد ومنها مادة ١٣ والتي فيها مرونة كبيرة مما أثرت على مستوى التسديد.
٢. التركيز على القروض العينية بالإضافة إلى النقدية وهي وسيلة أفضل من القروض النقدية كل ما كان ذلك ممكناً.
٣. وضع جداول حاسمة لتسديد القروض بأنواعه مع تحديد تواريخ استحقاق تسديد الدين او تقسيطه وعدم السماح لاي تأجيل إلا في الظروف القاهرة جداً.
٤. مفاتحة المقترضين ومتابعتهم باستمرار مع التأكيد عليهم مبكراً في موعد الاستحقاق واذا تعذر تسديدهم المبالغ المقترضة عليهم أن يقدموا بياناً تفسيريّاً عن ذلك وبوقت مناسب
٥. تشكيل لجان في المحافظات أهدافها التوجيه والإرشاد يشترك فيها ممثلي العشائر ورجال الدين ووزارة الزراعة والمصرف الزراعي وحثهم على تسديد الدين عند الحصول على الدخل واعتبار ذلك واجب وطني لا يمكن الاستهانة به.
٦. زيادة رأس مال المصرف من اجل زيادة قدرته الداعمة للمزارع بغية تنشيط اجراءته الاقراضية وبشكل أفضل
٧. التوفيق بين القروض والموارد التي يحصل عليها المزارع يكون من الصعب حفظ هذا التوازن موسمياً أو سنوياً ولكن (الصرف المتوازن) يمكنه رصد قروضه وتنظيم النفقات بحيث لا تزيد المصروفات على القطاع الزراعي عن المبالغ التي أقرضت ولم تسترد.
٨. دعم الثقة بشكل أوسع من خلال مزج مصادر التمويل الخاصة ومصادر التمويل المصرفي بنسب معلنة.
٩. أن يكون مصدر الإقراض واحد وغير متعدد الاتجاهات لتمكين السيطرة والتدقيق وعدم تشتيت المزارعين في مصادر اقراضية مختلفة قد تضر بمصلحتهم ومصلحة الجهات المقرضة.
١٠. تاخذ وزارة الزراعة على عاتقها دوراً رئيساً بمتابعة القروض ووجهات الصرف ومساعدة المصرف الزراعي في مهماته.
١١. ان يوجه المصرف الزراعي اهتمامه في اقرض الفلاحين في الاراضي المستصلحة بغرض شراء المكنان والمضخات بشكل مباشر لتلك الاراضي وفي مختلف الاغراض.
١٢. ان يسبق أي مشروع استثماري زراعي مفاتحة الشركات لكي تساهم مع المصرف لغرض تحقيق هدف المزارع كمقترض وماتبعة من واجبات مشتركة في مراقبة العمليات الزراعية وتوجيهها والاشراف على تطورها ونمو الانتاج فيها.

مصادر البحث:-

١. إبراهيم عبد الرحمن عبد الله، خبير التسليف في منظمة الفاو الدولية، في التسليف التعاوني، بغداد، ١٩٦٩.
٢. اصف ابن علي اصغر تقي، دعائم الاسلام وذكر الحلال والحرام وقضايا الاحكام عن امة ال الرسول عليه وعليهم السلام، دار المعارف الجزء الثاني الطبعة الثانية المغرب ١٩٦٥.
٣. بديعة كنة ، مشاكل التمويل ، بحث مقدم للمؤتمر التعاوني الثالث ، بغداد ١٩٧٥.

٤. خالد تحسين علي ، أزمة الغذاء والعمل العربي المشترك ، الواقع والأفاق ، سلسلة كتب المستقبل بيروت ١٩٩٨ .
 ٥. خزعل جاسم وزملانه ، الاقتصاد ، وزارة التربية بغداد ١٩٩٨
 ٦. رسول راضي حربي ، الأمن الغذائي العربي ومعوقات تحقيقه (مجلة النفط والتنمية) عدد (١) بغداد ١٩٨٦ .
 ٧. روجيه دوهيم ، مدخل إلى الاقتصاد ، بيروت ١٩٨٢ .
 ٨. صالح حسين صالح وزملانه – التمويل التعاوني الفردي وأثره على الحركة التعاونية (بحث مقدم إلى المؤتمر التعاوني الثالث) بغداد ١٩٧٥ .
 ٩. د. سالم توفيق النجفي، د. عبد الرزاق عبد الحميد شريف، السياسة الزراعية جامعة الموصل ١٩٩٠ .
 ١٠. سامي نوفل – التعاون الزراعي – دراسة ٢/٤ المجلس الزراعي الأعلى المنحل بغداد ١٩٧٥
 ١١. سعد حسين فتح الله – التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات (وزارة التخطيط العراق بدون سنة).
 ١٢. عبد السلام لفته سعيد – الائتمان المصرفي – بغداد ٢٠٠٣
 ١٣. د. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي ، دراسات في الجدوى وتقويم المشاريع دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٤ .
 ١٤. فاسيل ميشف ونيكولا اندريف ، الاقتصاد الزراعي ، صوفيا ١٩٧٧ .
 ١٥. محمد علي فرات – مشكلة الغذاء في الوطن العربي المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ١٩٨٥ .
 ١٦. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، مصر ١٩٧٩ .
 ١٧. محمود فرج اللامي ، واقع ومستقبل التعاونيات الزراعية في العراق، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ المستنصرية ١٨، ٢٠، ٢١ أيار ١٩٨٥ .
 ١٨. محمود محمد طنطاوي، القروض المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم، معهد البحوث الدراسة، بغداد ١٩٨٨ .
 ١٩. د. رحمن حسن علي المكصوصي، الاقتصاد الزراعي ، جامعة واسط ٢٠٠٧
- هيثم احمد نزال، تجربة التعاونيات الزراعية ومستقبل الزراعة في العراق، مجلة ماجد تير غير منشورة – الجامعة المستنصرية .

الصناديق والمؤسسات

- ١- صندوق النقد العربي/ الحسابات القومية للدول العربية عدد ٢١ أبو ضبي ١٩٩٠، ٢٠٠٠ .
- ٢- الجهاز المركزي للإحصاء – التخطيط والمتابعة للأعوام ١٩٧٠، ١٩٩٠، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ .
- ٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السودان عدد ١٩ لعام ١٩٩٩ .

القوانين

- قانون المصرف الزراعي قانون ١١٠ لسنة ١٩٧٤ .

التقارير

١. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسة الزراعية الجمهورية التونسية الجزء الرابع،

١. الخرطوم تشرين الثاني ١٩٨٣ .
٢. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسة الزراعية في الاردن الخرطوم، تشرين الثاني ١٩٨٣ .
٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسة الزراعية في سوريا، الخرطوم تشرين الثاني ١٩٨٣ .
٤. تقرير مديرية التعاون والارشاد الزراعي ١٩٧٢ .
٥. تقرير نوفل نجم الدين غرفة تجارة بغداد ٢٠٠٨ .

المقابلات

غازي الحكيم مدير التخطيط والمتابعة المصرف الزراعي في ٢٠٠٨/٣/٨ .